2020

الميزانية العامة للدولة

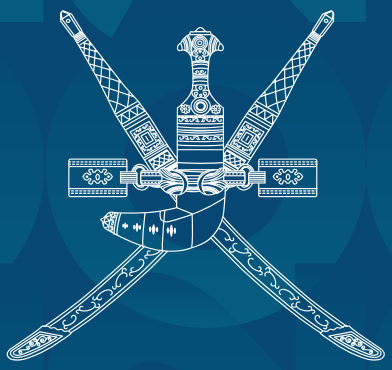

بيان الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية 2020م

المحتويات

3 المقدمة

4 أولاً:الملخص التنفيذي لميزانية ٢٠٢٠م

6 ثانياً:التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

أ) الاقتصاد العالمي

ب) الاقتصاد المحلي

12 ثالثاً:النتائج الأولية لميزانية عام ٢٠١٩م

18 رابعاً:الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠م

أ) أهداف الميزانية العامة لعام ٢٠٢٠م

ب) التقديرات المالية لميزانية ٢٠٢٠م

32 خامساً:جهود التنويع الاقتصادي في السلطنة

35 سادساً: التخطيط والانضباط المالي (الدعم المؤسسي)

37 الخاتمة

المقدمة:

بمناسبة صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (**1/2020**) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2020م، يسر وزارة المالية وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط إصدار بيان الميزانية العامة للدولة الذي يستعرض أهم المؤشرات المالية والاقتصادية التقديرية للسلطنة للعام المالي 2020م وكذلك التوقعات الأولية للعام المالي 2019م ، وذلك لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين والمؤسسات المحلية والدولية والمستثمرين من الإطلاع ومعرفة مؤشرات ومستهدفات المالية العامة للسلطنة لعام 2020م .

تعتبر الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تترجم سياسات وأهداف الحكومة ويمكن تعريفها بأنها البرنامج المالي المعد عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار خطة التنمية المعتمدة ، والتي من خلالها توضح حجم الإيرادات العامة المقدرة وبرامج الإنفاق العام على التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

إن ميزانية السنة المالية 2020م تمثل السنة الأخيرة من سنوات الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (2016 - 2020م) وكذلك السنة الأخيرة من رؤية عُمان 2020م ، وبالتالي تأتي استكمالاً لما بدأته ميزانيات سنوات الخطة، وتمهيداً للإنتقال إلى العمل بالرؤية الإقتصادية عُمان 2040م والخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) كأول خطة تنفيذية للرؤية .

أولاً

الملخص التنفيذي
لميزانية ٢٠٢٠م

أولاً: الملخص التنفيذي لميزانية 2020م

إن الإطار المالي لميزانية عام 2020م يستهدف تحقيق مجموعة من الغايات والأولويات تأتي في مقدمتها الاستدامة المالية لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدل النمو المستهدف ، وانجاز برامج التنويع الاقتصادي ، ومستهدفات الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتمكين القطاع الخاص القيام بدور أكبر في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل .

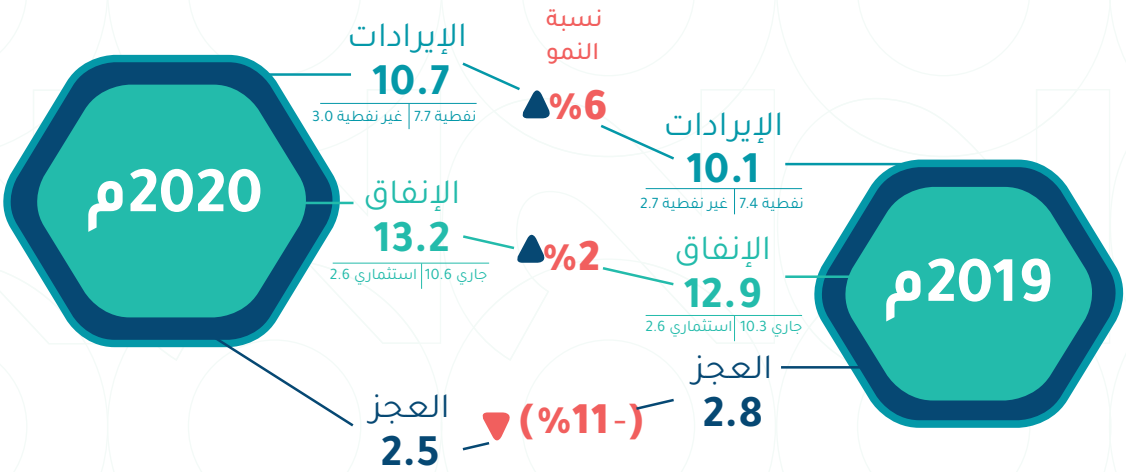

الصرف الإستثماري

2.7 مليار ر.ع
مشاريع الشركات الحكومية
(تموّل من قبل الشركات)

5.3 مليار ر.ع

2.6 مليار ر.ع
مشاريع الوزارات والوحدات الحكومية
(الصرف الإستثماري المدرج في الميزانية)

الإنفاق الإجتماعي

%40
من إجمالي الإنفاق

- التعليم **%17**
- الصحة **%11**
- الضمان والرعاية الإجتماعية **%7**
- الإسكان **%5**

ثانياً

التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية

ثانياً: التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية:

أ) الاقتصاد العالمي

تشير تقارير المؤسسات الدولية إلى استمرار حالة الضبابية وعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي؛ نتيجة استمرار الخلافات التجارية والجيوسياسية ، وضعف الثقة بمستقبل النظام التجاري ، والتعاون الدولي، علاوة على الارتفاع غير المسبوق للمديونية العالمية، الأمر الذي يؤثر بشكل مقلق على توقعات النمو الاقتصادي العالمي ، ويؤدي إلى تزايد المخاطر على الاستقرار المالي العالمي وعلى أسعار الفائدة وأسواق المال ، حيث قام صندوق النقد الدولي بتعديل توقعاته للنمو للمرة الثالثة خلال عام 2019م من (**3.3%**) إلى (**3.0%**)، إلا أنه من المتوقع أن يتعافى أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2020م ليحقق نمواً بواقع (**3.4%**) حسب التقرير الصادر من صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2019م).

تراوحت توقعات نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020م من قبل المؤسسات الدولية بين (**2.8** إلى **3.4%**) .

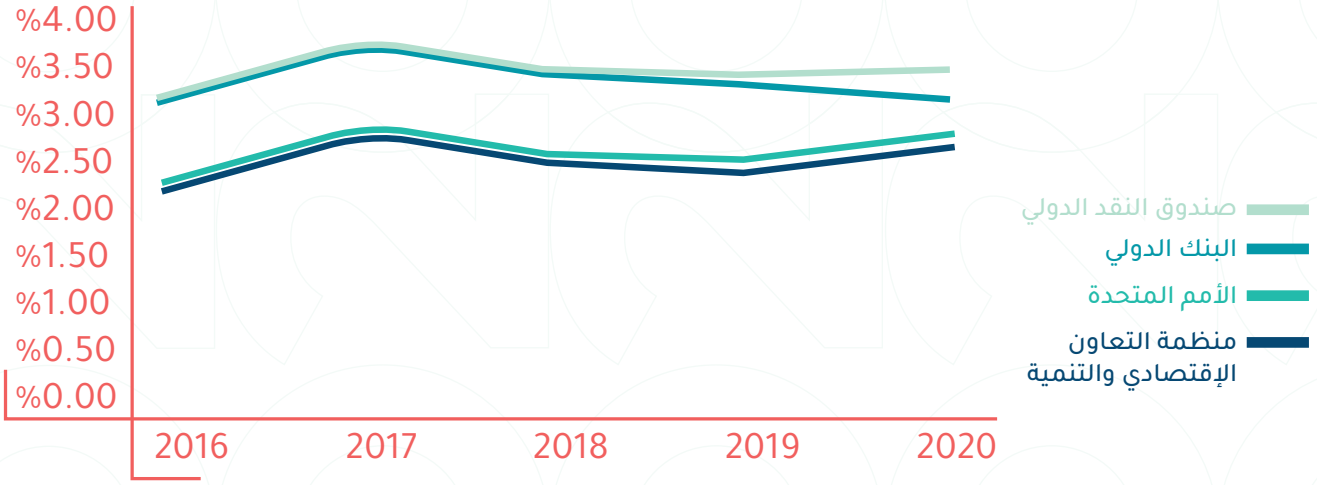

إن توقعات أداء الاقتصاد المحلي وتقديرات الميزانية العامة للدولة مرتبطة بمؤشرات وتوقعات الاقتصاد العالمي خاصة بما يتعلق بأنشطة القطاعات وحجم التبادل التجاري وتوقعات أسعار النفط وأسعار الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر .

ب)الاقتصاد المحلي

تعتبر السنة المالية الحالية هي السنة الأخيرة من الخطة الخمسية التاسعة (2016 - 2020م) والتي استهدفت عدد (**5**) قطاعات واعدة وذات اولوية للنهوض بالتنويع الاقتصادي

قطاع الصناعات التحويلية | **قطاع** النقل والخدمات اللوجستية | **قطاع** السياحة | **قطاع** الثروة السمكية | **قطاع** التعدين

تشير النتائج المحققة إلى أن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م تتقارب مع ما هو مستهدف تحقيقه في نهاية الخطة الخمسية التاسعة 2020م وتتجاوزها في بعض القطاعات .

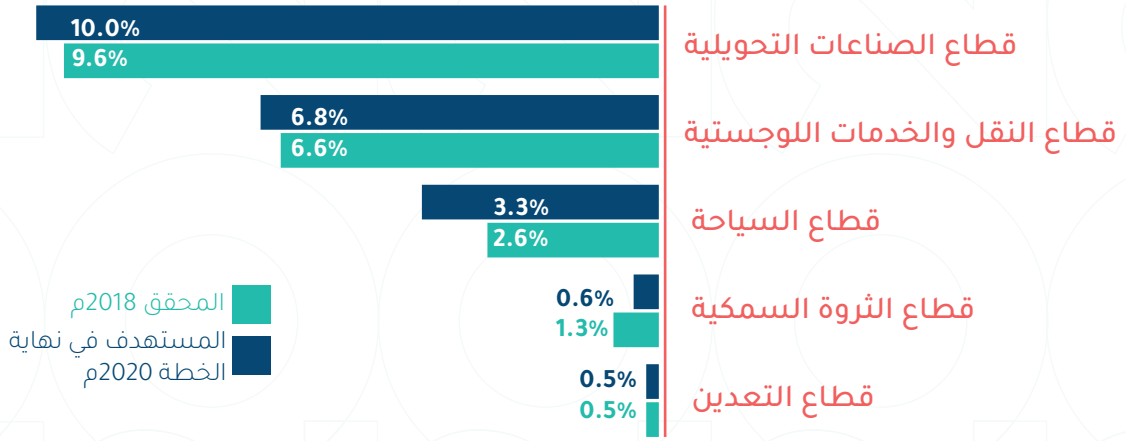

تجدر الإشارة إلى أن الخطة الخمسية التاسعة قد استهدفت تحقيق معدل نمو حقيقي في حدود (**2.8%**) في المتوسط ، في حين بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية التاسعة (2016 - 2018م) نحو (**2.4%**) .

كما استهدفت الخطة أن يبلغ معدل النمو الحقيقي للأنشطة غير النفطية (**4.3%**) في المتوسط مقارنة بمتوسط قدره (**0.2%**) للأنشطة النفطية ، وتشير البيانات إلا أن متوسط النمو الحقيقي للأنشطة غير النفطية قد وصل إلى (**3.4%**) خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة مما يعكس الأثر الإيجابي لتنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الإقتصادي (تنفيذ)، أما بالنسبة لهيكل الناتج المحلي فقد بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية للسنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية التاسعة نسبة (**63%**) ، في حين بلغت مساهمة القطاعات النفطية نسبة (**37%**) .

وفيما يتعلق بجملة الاستثمارات خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة فقد قُدرت بنحو (**22.8**) مليار ريال عُماني بنسبة (**55.9%**) من الاستثمارات المستهدفة للخطة الخمسية التاسعة ، حيث بلغ متوسط معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الأولى للخطة الخمسية التاسعة (**29.2%**) مقارنة بمعدل استثمار مستهدف للخطة الخمسية التاسعة بنسبة (**28%**) ومعدل استثمار فعلي بنسبة (**27.2%**) خلال سنوات الخطة الخمسية الثامنة .

ومن المتوقع أن تؤدي الجهود المبذولة خلال الفترة الماضية في تحسن مناخ الاستثمار وبالتالي جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة في ضوء تطوير البنية التشريعية الداعمة للاستثمار والمتمثلة في إصدار مجموعة من التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الإفلاس .

وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو (**1.37**) مليار ريال عُماني بنهاية الربع الثاني من عام 2019م لتبلغ حوالي (**11.65**) مليار ريال عُماني ، واستحوذ نشاط استخراج النفط والغاز النسبة الأعلى من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي بنسبة (**57%**) .

فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي لعام 2019م فإن النتائج الأولية الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تشير إلى نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في نهاية يونيو من عام 2019م بنسبة (**1.3%**) ونمو الأنشطة غير النفطية بنسبة (**2.8%**) ، وبناءً على المؤشرات الأولية فإنه من المتوقع أن يرتفع النمو ليحقق معدل لا يقل عن (**2%**) لعام 2019م ، ويستمر في الارتفاع ليصل إلى (**3%**) في عام 2020م ، ويتماشى ذلك مع معدلات النمو المستهدفة في الخطة الخمسية التاسعة .

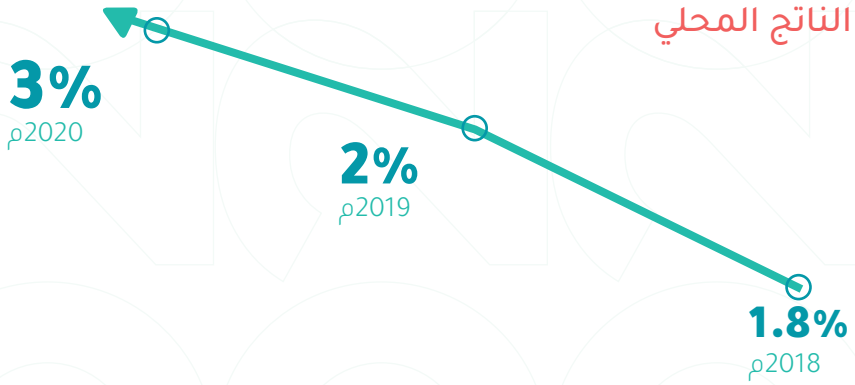

وفيما يتعلق بمستوى التضخم لعامي 2019م و 2020م ، فإنه من المتوقع استقراره في مستويات متدنية حيث بلغ مستواه للفترة (من يناير إلى نوفمبر 2019م) بنحو (**0.2%**) مقارنة بذات الفترة من عام 2018م .

أما فيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي تشير البيانات الصادرة من البنك المركزي العُماني إلى ارتفاع احتياطيات البنك من العملة الأجنبية بنسبة (**2.8%**) لتصل إلى (**6.3**) مليار ريال عُماني في نهاية أكتوبر 2019م مقارنة مع (**6.1**) مليار ريال عُماني في الفترة المماثلة من عام 2018م ، وفيما يخص مؤشرات القروض والودائع ، فقد ارتفع إجمالي القروض بنسبة (**3.9%**) ليصل إلى نحو (**25.9**) مليار ريال عُماني والودائع بنسبة (**3.1%**) ليصل إلى (**23.2**) مليار ريال عُماني مع نهاية أكتوبر 2019م مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018م.

من جهة أخرى ، فقد سجل الميزان التجاري للسلطنة فائضاً قدره (**4.3**) مليار ريال عُماني حتى نهاية سبتمبر 2019م مقارنة بـ (**4.1**) مليار ريال عُماني من نفس الفترة من عام 2018م بنسبة نمو (**5%**) ، وبلغ حجم الواردات (**6.8**) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (**7.5**) مليار ريال عُماني من نفس الفترة من عام 2018م ، بينما وصل حجم الصادرات وإعادة التصدير إلى (**11.1**) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (**11.6**) مليار ريال عُماني من عام 2018م .

أغلق مؤشر سوق مسقط حتى نهاية عام 2019م عند مستوى **3981.190** نقطة منخفضاً بنسبة (**7.92%**) مقارنة بنهاية عام 2018م، فيما بلغت القيمة السوقية (**18.77**) مليار ريال عُماني وبنسبة ارتفاع تصل إلى (**3.25%**) عن العام السابق 2018م والتي بلغت (**18.2**) مليار ريال عُماني.

2.8%
الإحتياطيات من العملة الأجنبية

3.9%
إجمالي القروض

3.1%
إجمالي الودائع

5%
فائض الميزان التجاري للسلطنة

9.3%
الواردات

4.3%
الصادرات

3.25%
القيمة السوقية

ثالثاً

النتائج الأولية
لميزانية عام 2019م

ثالثاً: النتائج الأولية لميزانية عام 2019م

في ضوء العمل على ضمان تحقيق هدف الاستدامة المالية الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه، فقد تم الأخذ في الاعتبار عند تنفيذ ميزانية عام 2019م ترتيب أولويات الإنفاق بما ينسجم مع الموارد المالية المتاحة واستمرار خفض العجز عن مستوياته في السنوات الماضية.

ومن جانب آخر، فقد تم خلال تنفيذ الموازنة مراعاة الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة توسيع مشاركة القطاع الخاص، والحفاظ على مستويات الإنفاق الاستثماري في القطاعات المنتجة، وحرصاً على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم توفير الدعم اللازم لها والاستمرار في تقديم القروض التنموية التي يقدمها صندوق الرفد وبنك التنمية العُماني.

لقد شهدت النتائج الأولية لميزانية عام 2019م تحسناً ملحوظاً في جانب الإيرادات والعجز مقارنة بما هو معتمد في الميزانية، حيث بلغت جملة الإيرادات المتوقعة نحو (**11.1**) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (**10.1**) مليار ريال عُماني معتمد في الميزانية، في حين بلغ الإنفاق المتوقع نحو (**13.7**) مليار ريال عُماني مرتفعاً بنسبة (**6%**) عن الإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2019م، وقد انخفض العجز الأولي عن ما هو معتمد في الميزانية بنحو (200) مليون ريال عُماني أي بنسبة (**7%**).

العجز الأولي

(7%)

200 مليون ر.ع

أهداف ميزانية 2019م والنتائج المحققة

السيطرة على العجز والمحافظة على مساره النزولي

انخفاض العجز الفعلي المتوقع عن المقدر بنسبة (**7%**) من (**2.8**) مليار ريال عُماني إلى (**2.6**) مليار ريال عُماني .

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

صدور القوانين المتعلقة بتعزيز بيئة الأعمال ومن ضمنها قانون الشراكة والتخصيص وقانون الاستثمار الأجنبي وقانون الإفلاس.

تنمية الإيرادات غير النفطية

ارتفعت جملة الإيرادات غير النفطية بواقع (**26%**) مقارنة بعام 2018م ، وارتفع بنسبة (**13%**) عن المقدر في ميزانية 2019م .

الانفاق الاستثماري

ارتفع حجم الانفاق الإنمائي للوزارات والشركات الحكومية عن المعتمد في ميزانية 2019م بواقع (**13%**) ليكون (**1.5**) مليار ريال عُماني مقارنة (**1.3**) مليار ريال عُماني وارتفع بنسبة (**11%**) عن الإنفاق الفعلي لعام 2018م .

النتائج الأولية لميزانية عام 2019م

الميزانية الفعلية 2018م		ميزانية 2019م المعتمدة	النتائج الأوليه	التغير	نسبة التغير
67.62	متوسط سعر النفط (دولار أمريكي)	58	65	7	12%
977	متوسط الإنتاج اليومي للنفط (ألف برميل)	970	973	3	-
10950	**إجمالي الإيرادات العامة**	**10100**	**11100**	**1000**	**10%**
6536	إيرادات النفط	5465	6100	635	12%
2031	إيرادات الغاز	1980	2000	20	1%
2383	إيرادات غير النفطية	2655	3000	345	13%
2233	إيرادات الضرائب والرسوم	2350	2350	-	-
150	إيرادات واستردادات رأسمالية	305	650	345	113%
13600	**إجمالي الإنفاق**	**12900**	**13700**	**800**	**6%**
4385	مصروفات الوزارات المدنية	4490	4600	110	2%
3879	مصروفات الدفاع والأمن	3450	3530	80	2%
2580	مصروفات إنتاج النفط والغاز	2230	2430	200	9%
1352	المصروفات الانمائية	1325	1500	175	13%
477	دعم الكهرباء	485	620	135	28%
618	خدمة الدين (الفوائد)	630	730	100	16%
309	مصروفات أخرى	290	290	-	-
(2650)	**العجز**	**(2800)**	**(2600)**	**(200)**	**(7%)**

الأرقام بالمليون ريال عماني

الإيرادات العامة 2019م

إن الإجراءات المالية المتخذة في تحسين هيكلة الإيرادات الحكومية قد ساهمت في زيادة الايرادات غير النفطية ، فقد ارتفعت جملة الإيرادات غير النفطية المتوقعة بنسبة (**30%**) مقارنة بنتائج السنة المالية 2018م .

وتشير النتائج الأولية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى نحو (**1.5**) مليار ريال عُماني مقارنة مع نتائج عام 2018م والتي بلغت (**1.3**) مليار ريال عُماني ؛ وذلك نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي للسلطنة وانعكاسه على أداء مؤسسات القطاع الخاص ، كما ساهمت إيرادات الضريبة الانتقائية التي تم تطبيقها في منتصف عام 2019م في رفد الإيرادات الضريبية .

فيما يتعلق بالإيرادات النفطية فإن سياسة التحوط التي اتخذتها وزارة المالية عند إعداد تقديرات الميزانية في تحديد سعر النفط المقدر في الميزانية بواقع (**58**) دولار للبرميل أدت إلى زيادة الايرادات النفطية الفعلية ؛ نتيجة ارتفاع سعر النفط المحقق إلى(**65**) دولار مقارنة بالسعر المعتمد في الميزانية .

تطور الإيرادات العامة (2016-2019)

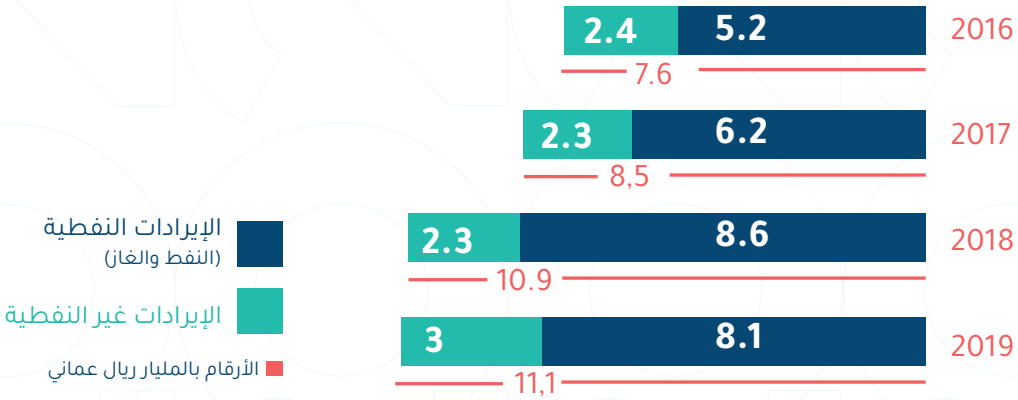

الإنفاق العام 2019م

بلغ إجمالي الإنفاق العام في عام 2019م وفق النتائج الأولية نحو (**13.7**) مليار ريال عُماني مقارنة بمبلغ (**12,9**) مليار ريال عُماني معتمد في الميزانية أي بزيادة تبلغ نسبتها (**6%**) ؛ نتيجة ارتفاع مصروفات شراء الغاز وخدمة الدين العام وكذلك دعم قطاع الكهرباء، والمصروفات الاستثمارية لاستكمال المشاريع التنموية، ومصروفات عدد من وحدات الجهاز الإداري للدولة لتغطية احتياجات ضرورية وملحة، وتغطية تكلفة ترقيات الموظفين دفعة أقدمية 2010م.

العجز 2019م

في إطار الحفاظ على المستوى النزولي للعجز السنوي للميزانية من خلال الاستمرار في إجراءات الضبط المالي ، فإنه من المتوقع أن يبلغ العجز في ميزانية 2019م نحو (**2.6**) مليار ريال عُماني وهو يقل عن العجز المعتمد في الميزانية بنسبة (**7%**).

تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2016 - 2019م)

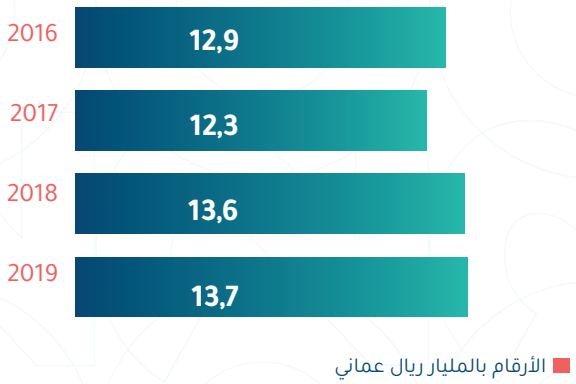

تطور العجز خلال الفترة (2016 - 2019م)

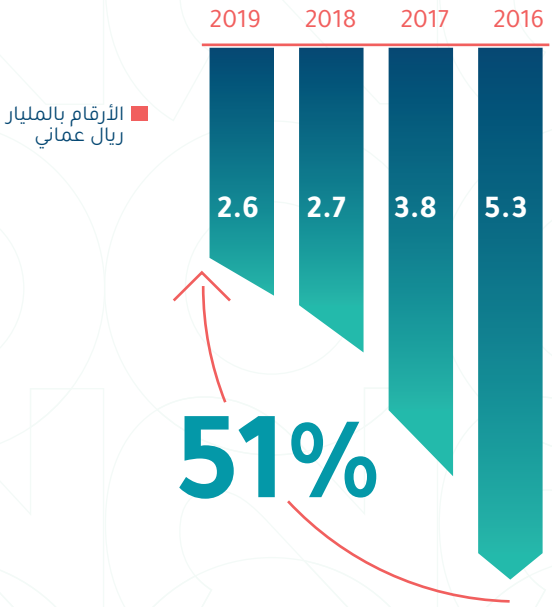

رابعاً

الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية 2020م

رابعاً: الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2020م

تم إعداد تقديرات الميزانية لعام 2020م وفقاً للمؤشرات الاقتصادية وتطورات الاقتصاد العالمي، وأخذاً في الاعتبار التوجهات والأهداف الرئيسية وتأتي في مقدمتها مواصلة تحقيق الاستدامة المالية وتخفيض حجم الدين العام ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي تساهم في تشغيل القوى الوطنية ، ومواصلة تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في مسيرة التنمية ، والمحافظة على استقرار معدلات التضخم على النحو الذي يحافظ على مستوى دخل الفرد ، وتعد ميزانية 2020م استكمالاً للميزانيات السنوية التي شكلت الخطة الخمسية التاسعة وتمهيداً للبدء في تنفيذ الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني 2040م والخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) .

أ) أهداف الميزانية العامة لعام ٢٠٢٠م :

- تحقيق الاستدامة المالية
- الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني
- الحفاظ على مستوى الخدمات الأساسية

ا) تحقيق الاستدامة المالية

- استمرار السعي لتحقيق التوازن المالي في المدى المتوسط من خلال الضبط المالي والسيطرة على معدلات العجز
- رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى جملة الإيرادات الحكومية من خلال توسيع قاعدة الإنتاج بما يؤدي الى تخفيض الاعتماد تدريجياً على النفط
- البحث عن وسائل تمويل مبتكرة لتمويل بعض المشاريع والخدمات الحكومية
- العمل على تطوير نظام وآليات المشتريات الحكومية
- الاستمرار في إجراءات ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام ، وتحديد أسقف النفقات للجهات على المدى المتوسط .

2) الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني

تعتبر الميزانية من أهم المرتكزات المحركة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الخطط الخمسية وإنجاز التنمية الشاملة والمستدامة ، من خلال الآتي :

- استكمال مشروعات البنية الأساسية الداعمة لتحفيز النمو الاقتصادي .
- إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة ، وإعطاء أهمية قصوى في المقابل لتشغيل المشروعات المكتملة وتعظيم استفادة المجتمع والاقتصاد من الأصول الرأسمالية المكتسبة .
- إعطاء الأولولية لاستكمال التحول الإلكتروني في إنهاء المعاملات الحكومية الخاصة بإصدار الموافقات والتصاريح .
- الاهتمام بمخصصات الصيانة للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة على مدار العقود الماضية .
- رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وتعزيز أداءها في الإقتصاد الوطني .
- توسيع مشاركة القطاع الخاص وتعزيز دوره في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق وتقديم الخدمات .

3) الحفاظ على مستوى الخدمات الأساسية

تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بأولويات الإنفاق ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي ، ومن هنا فإن الميزانية تستهدف المحافظة على ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا الشأن ومنها :

الإنفاق الإجتماعي.

يستمر النمو في الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والاسكان والضمان والرعاية الاجتماعية ، حيث بلغ في ميزانية 2020م نحو (**40%**) من إجمالي الانفاق الجاري وتمثل الحصة الأكبر من الميزانية .

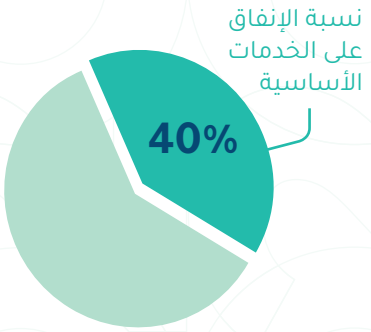

نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من إجمالي الإنفاق الجاري

	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م
التعليم	16%	16%	16%	17%	17%
الصحة	6%	7%	10%	10%	11%
الإسكان	7%	9%	7%	5%	5%
الضمان والرعاية الإجتماعية	3%	4%	5%	7%	7%
الإجمالي من الإنفاق الجاري	32%	36%	38%	39%	40%

التوظيف

في ظل استمرار اهتمام الحكومة في تنظيم سوق العمل وتهيئة كافة الظروف للاستفادة من طاقات الشباب للارتقاء بمسيرة التنمية الشاملة ، عملت الحكومة على الآتي:

فرص عمل في المشاريع التي ينفذها القطاعين الحكومي والخاص

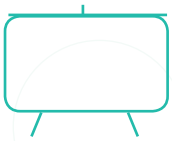

التدريب المقرون بالتشغيل

الدفع بالمشروعات الإستثمارية المولدة لفرص العمل

1) المركز الوطني للتشغيل:

في إطار الحرص لتشغيل القوى العاملة الوطنية ، تم خلال عام 2019م إنشاء (المركز الوطني للتشغيل) على أن يبدأ أعماله بتفعيل مسارات التشغيل في الأول من يناير 2020م ، من خلال التركيز على التكامل مع القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تتولى مسؤولية توفير فرص العمل للباحثين عن عمل خلال الفترة القادمة بما يواكب التطلعات ويدفع بعجلة التوظيف إلى الأمام .

2) التدريب المقرون بالتشغيل:

بهدف تجسير الفجوة المهارية بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال بناء كفاءات وصقل مهارات الشباب العُماني الباحث عن عمل ، فقد تمكن الصندوق الوطني للتدريب منذ تأسيسه في عام 2017م توفير عدد (**9110**) فرصة عمل من خلال التدريب المقرون بالتشغيل، حيث تم تخريج عدد (**3310**) متدرب وجاري حالياً تدريب عدد (**5800**) متدرب ، حيث بلغت كلفة برامج التدريب للصندوق نحو (**27.3**) مليون ريال عُماني حتى نهاية 2019م ، ووفقاً لخطة الصندوق لعامي 2020م و 2021م سوف يتم تدريب عدد (**10000**) متدرب بتكلفة مالية تقدر بـ (**26.8**) مليون ريال عُماني.

3) الإنفاق الاستثماري:

من المقدر أن يتم الصرف على المشروعات الاستثمارية لاسيما المشاريع المولدة لفرص العمل وذات العائد الاقتصادي بواقع (**5.3**) مليار ريال عُماني ، منه مبلغ (**2.7**) مليار ريال عُماني سيصرف من قبل الشركات الحكومية لتنفيذ مشروعات صناعية وخدمية، ومبلغ (**1.3**) مليار ريال عُماني سيصرف من قبل الوزارات والوحدات الحكومية لتنفيذ مشروعات البنية التحتية. ومبلغ (**1.3**) مليار ريال عُماني للمصروفات الإستثمارية لإنتاج النفط والغاز، ومن المؤمل أن تسهم هذه المشاريع في توفير المزيد من فرص العمل.

برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات والقروض الإسكانية

من المقدر زيادة عدد القروض الإسكانية التي يقدمها بنك الإسكان العُماني في عام 2020م ليبلغ عددها (**1587**) قرض إسكاني بمبلغ وقدره (**80**) مليون ريال عُماني مقارنة بعدد القروض الإسكانية الممنوحة في عام 2019م والتي بلغت (**1375**) قرضاً إسكانياً بإجمالي مبلغ قدره (**60**) مليون ريال عُماني بزيادة (**212**) قرضاً إسكانياً .

دعم الوقود

ارتفع عدد المستفيدين من نظام الدعم الوطني للوقود بنسبة (**8%**) ، حيث بلغ عدد المسجلين حتى نهاية عام 2019م نحو (**352**) ألف مواطن مقارنة بـ (**325**) ألف مواطن في عام 2018م.

ب) التقديرات المالية لميزانية ٢٠٢٠م

تقديرات ميزانية ٢٠٢٠م

ميزانية 2019م		ميزانية 2020م
10100	**إجمالي الإيرادات العامة**	**10700**
5465	إيرادات النفط	5500
1980	إيرادات الغاز	2200
2655	إيرادات غير النفطية	**3000**
2350	ايرادات الضرائب والرسوم	2450
305	إيرادات واستردادات رأسمالية	550
12900	**إجمالي الإنفاق**	**13200**
4490	مصروفات الوزارات المدنية	4590
3450	مصروفات الدفاع والأمن	3450
2230	مصروفات إنتاج النفط والغاز	2230
1325	المصروفات الإنمائية	1300
485	دعم الكهرباء	500
630	خدمة الدين (الفوائد)	860
290	مصروفات أخرى	270
(2800)	**العجز**	**(2500)**

الأرقام بالمليون ريال عماني

الإيرادات العامة 2020م

تم إعداد تقديرات الإيرادات وفقاً للأسس التالية :

- الاستمرار في التحوط في احتساب سعر النفط ، حيث تم تقدير متوسط سعر (**58**) دولار للبرميل .

- تقدير معدل الإنتاج اليومي من النفط أخذاً في الإعتبار الإلتزام بالتخفيض المقرر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) .

- إرتفاع معدل إنتاج الغاز الطبيعي .

- إحتساب عوائد بيع بعض حصص الحكومة في الشركات (برنامج التخصيص) .

- رفع كفاءة تحصيل الرسوم والضرائب .

بلغت جملة الإيرادات المقدرة لعام 2020م نحو (**10.7**) مليار ريال عُماني بزيادة نسبتها (**6%**) عن الإيرادات المقدرة لعام 2019م ، وتمثل نسبة (**33%**) من الناتج المحلي ، والتي تتكون من ايرادات النفط والغاز بمبلغ (**7,7**) مليار ريال عُماني تمثل ما نسبته (**72%**) من إجمالي الإيرادات ، و الإيرادات غير النفطية بنحو (**3**) مليار ريال عُماني ما نسبته (**28%**) من إجمالي الإيرادات .

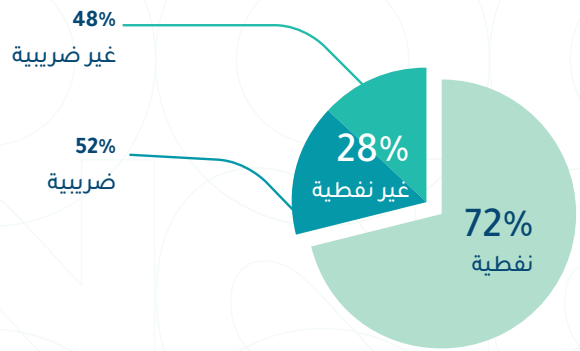

الصفحة التالية تبين مكونات الإيرادات العامة

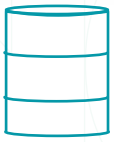

إيرادات النفط :

قدرت إيرادات النفط بنحو (**5.5**) مليار ريال عماني، وتمثل نسبة (**51%**) من جملة الإيرادات العامة ، وهي تنخفض عن نسبتها في عام 2019م والبالغة (**54%**).

إيرادات الغاز :

ارتفعت إيرادات الغاز المقدرة لعام 2020م بنسبة (**11%**) مقارنة بعام 2019م لتبلغ نحو (**2,2**) مليار ريال عماني، ويعود ذلك إلى الزيادة المتوقعة في ارتفاع كميات الغاز الطبيعي المباعة بنسبة (5%)، وكذلك ارتفاع أسعار بيع الغاز المحلية بنسبة (3%).

الإيرادات غير النفطية :

قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو (**3**) مليار ريال عماني مرتفعة بنسبة (**13%**) عن المعتمد لعام 2019م، نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة (**9%**) ، والايرادات غير الضريبية بنسبة (**18%**) مقارنة بعام 2019م، ويتماشى ذلك مع جهود الحكومة في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية ، وفي هذا الصدد تم مؤخراً انشاء جهاز الضرائب، والذي بدوره سوف يعزز من كفاءة تحصيل الضرائب.

الإنفاق العام 2020م

قدر إجمالي الإنفاق العام بنحو (**13.2**) مليار ريال عُماني بارتفاع قدره (**300**) مليون ريال عُماني عن الإنفاق المقدر لعام 2019م بنسبة (**2%**) ، وفقاً للتالي :

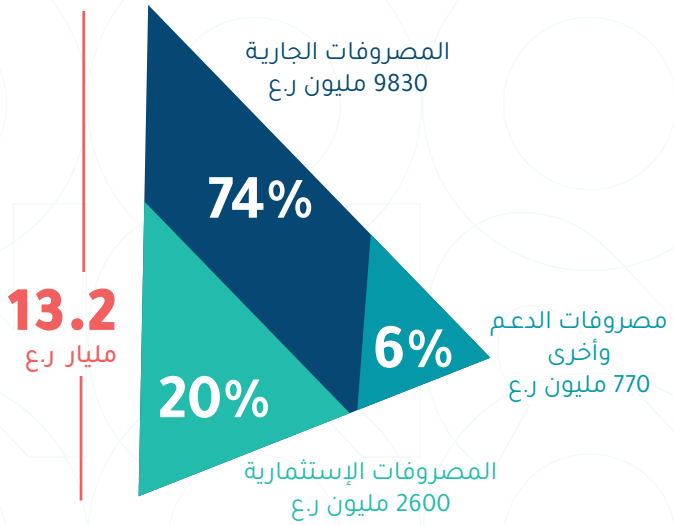

المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (**4,6**) مليار ريال عُماني ، وقد شكلت مصروفات بند الرواتب وملحقاتها نسبة (**76%**) من إجمالي المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية بمبلغ (**3.5**) مليار ريال عُماني متضمنة العلاوة الدورية للموظفين .

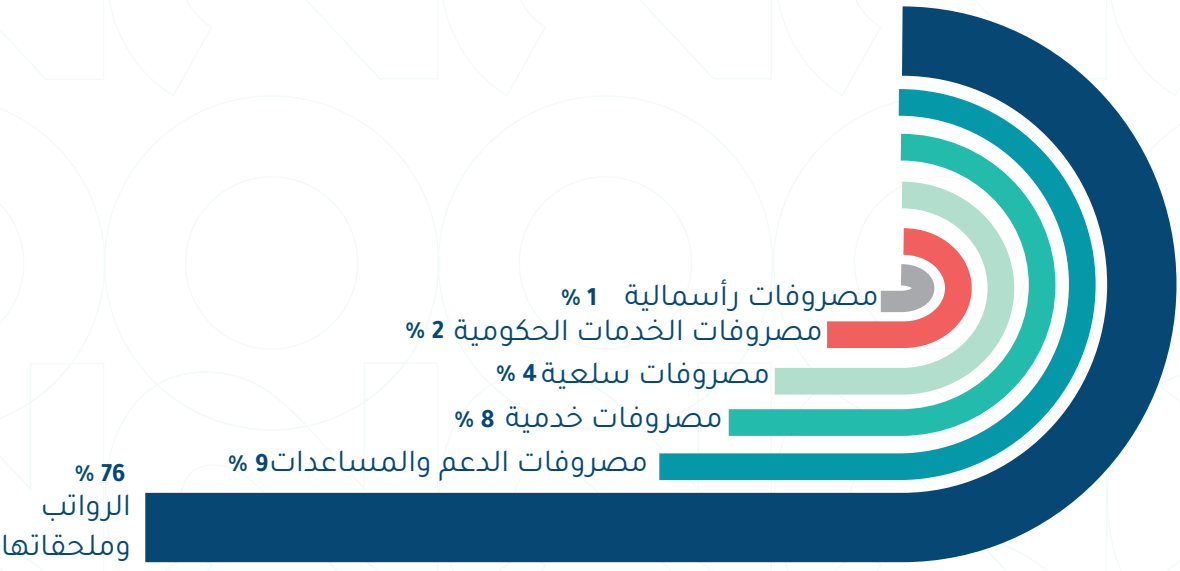

المصروفات الإنمائية للوزارات والوحدات الحكومية

قدرت الاعتمادات المالية في عام 2020م للصرف على تنفيذ المشروعات الإنمائية بنحو (**1.3**) مليار ريال عُماني ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدر صرفها خلال العام وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلية ، حيث تم مراعاة الإبقاء على مستوى الصرف دون تخفيض لضمان سير العمل وإكمال كافة المشاريع قيد التنفيذ دون أي توقف أو تأجيل وكذلك لضمان سداد الدفعات المالية المستحقة عن التعاقدات الحكومية في مواعيدها وبشكل منتظم .

الصحة

- إنشاء مستشفى السلطان قابوس في صلالة ، مستشفى خصب ، مستشفى السويق .
- إعادة تأهيل بعض المستشفيات (سمائل وخصب).
- استكمال بناء عدد من المراكز الصحية في بعض ولايات السلطنة .

التعليم

- إنشاء مدارس جديدة وتنفيذ إضافات تربوية ببعض المدارس القائمة في مختلف الولايات.

المياه

- استكمال تنفيذ مشاريع شبكات المياه في عدد من الولايات .
- استكمال تنفيذ مشاريع سدود التغذية الجوفية وسدود الحماية في عدد من ولايات السلطنة .
- استكمال مشاريع خطوط نقل المياه (صحار - عبري) ، (صحار - بركاء) (الغبرة - السيب) .
- استكمال شبكة النقل الرئيسية لمشروع محطة التحلية بولاية قريات ، وامداد المياه لولايات محافظة مسقط من سد وادي ضيقة.

النقل

- استكمال إنشاء مبنى لصيانة الطائرات ومرافق الشحن بمطاري مسقط وصلالة .
- استكمال تنفيذ مشروع طريق الشرقية السريع .
- استكمال رصف الطرق الداخلية في عدد من ولايات السلطنة .
- استكمال تنفيذ مشروع ازدواجية طريق أدم - ثمريت.
- مشروع ازدواجية طريق بدبد صور .
- مشروع طريق سناو - محوت - الدقم .
- استكمال تنفيذ مشروع ازدواجية طريق بركاء - نخل .
- استكمال تنفيذ مشروع ازدواجية طريق ينقل - عبري.

الموانئ

- استكمال تنفيذ رصيف المواد السائلة (الدقم ، صلالة) .
- استكمال إنشاء الرصيف البحري بميناء صلالة .
- استكمال إنشاء الرصيف التجاري بالدقم .
- استكمال مشروع ميناء الصيد البحري ومجمع الصناعات السمكية بالدقم
- تطوير ميناء شناص .

الأسماك

- تطوير وتأهيل موانئ الصيد البحري (سدح ، المصنعة ، دبا ، الشويمية ، محوت ، ليما ، الحلانيات) .

الإسكان

- استكمال تنفيذ مشاريع البنية الأساسية للمنطقة السكنية الجديدة في ولاية لوى .
- استكمال تنفيذ برنامج تعويض المنازل المتأثرة بالطريق الساحلي .
- استكمال تنفيذ وحدات سكنية بديلة للمنازل المتأثرة بالطريق الساحلي.
- تقديم مساعدات سكنية في عدد من ولايات السلطنة.
- بناء عدد (400) وحدة سكنية في خور صولي بصلالة .

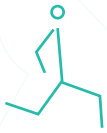

الرياضة

- استكمال مشروع الاستاد الرياضي في ولايتي إبراء والمصنعة .

الزراعة

- استكمال مشروع الإدارة المتكاملة لمكافحة آفات النخيل.
- استكمال المشروع الوطني لتحصين الثروة الحيوانية .

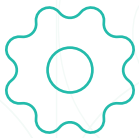

الصناعات التحويلية

- توسعة منطقة الرسيل الصناعية (المرحلة الأولى) وتوسعة منطقة صحار الصناعية .

المشاريع الاستثمارية في الشركات الحكومية

2.7

مليار ر.ع

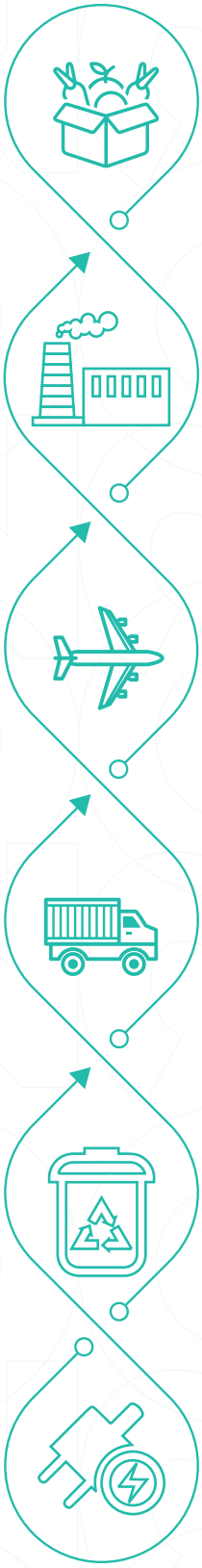

مشاريع الإنتاج الغذائي

(إنتاج وصناعة المواد الغذائية)

مشاريع المصافي والصناعات البتروكيمياوية

(مصفاة الدقم ومجمع لوى للصناعات البلاستيكية)

مشاريع سياحية

(الفنادق والمجمعات السياحية المتكاملة)

مشاريع خدمات لوجستية

(إنشاء وتطوير الموانئ وتعزيز إمكانيات قطاع النقل)

مشاريع خدمات البيئة

(إنشاء المرادم الفنية ومحطات معالجة المخلفات)

مشاريع الكهرباء

(توسيع شبكة النقل والتوزيع وإنشاء محطات التوليد)

مصروفات إنتاج النفط والغاز

قدرت مصروفات هذا البند في ميزانية 2020م بنحو (**2.2**) مليار ريال عُماني وهي بذات الميزانية المقدرة في عام 2019م ، ويشمل هذا البند التكاليف التشغيلية والرأسمالية لإنتاج النفط والغاز بواقع (**930**) مليون ريال عُماني والمصروفات الاستثمارية بواقع (**1.3**) مليار ريال عُماني للمحافظة على معدل الإنتاج الحالي والمستقبلي وزيادة الاحتياطيات (النفط والغاز) .

مصروفات الدعم

تبلغ المخصصات المقدرة لهذا البند (**755**) مليون ريال عُماني وهي في حدود الدعم المعتمد في ميزانية عام 2019م ويتضمن البند مخصصات دعم الكهرباء ، ومخصصات دعم المنتجات النفطية ودعم القروض الإسكانية والتنموية والدعم التشغيلي للشركات الحكومية .

مصروفات أخرى

يشمل مصروفات (خدمة الدين العام ، المصروفات الانمائية للشركات الحكومية ، مساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية) وقد بلغت (**975**) مليون ريال عُماني بزيادة قدرها (**190**) مليون ريال عُماني عن تقديرات ميزانية 2019م ؛ نتيجة ارتفاع كلفة خدمة الدين العام بمبلغ (**230**) مليون ريال عُماني ، مقابل انخفاض المصروفات الانمائية للشركات الحكومية ومساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية بمبلغ (**40**) مليون ريال عُماني .

العجز

بناءً على تقديرات الإيرادات والإنفاق فإن العجز المقدر في الميزانية 2020م يبلغ نحو (**2.5**) مليار ريال عُماني وبنسبة (**8%**) من الناتج المحلي لعام 2020م منخفضاً عن تقديرات ميزانية 2019م ويمضي في مساره التنازلي عن مستواه في الأعوام الثلاث الماضية ، وسوف يتم استغلال أية فوائض مالية ناتجة عن ارتفاع سعر النفط المحقق عن المعتمد في الميزانية لتغطية العجز .

ويشكل الاقتراض الخارجي والمحلي ما نسبته (**80%**) من التمويل أي بمبلغ (**2**) مليار ريال عُماني ، بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (**500**) مليون ريال عُماني من خلال السحب من الاحتياطيات .

خامساً

جهود التنويع الاقتصادي

خامساً:جهود التنويع الاقتصادي في السلطنة

إن الجهود مستمرة في التنويع الاقتصادي من خلال تسهيل الإجراءات في المؤسسات الحكومية وتهيئة المناخ المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات بما يؤدي الى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الناتج المحلي للبلاد خاصة للأنشطة غير النفطية من خلال رفع مساهمة القطاعات الخمسة المستهدفة في الخطة الخمسية التاسعة والمتمثلة في قطاع الخدمات اللوجستية ، قطاع الصناعات التحويلية ، قطاع السياحة ، قطاع الثروة السمكية ، وقطاع التعدين .

إن القوانين الجديدة الصادرة مؤخراً ذات الصلة بالإستثمار الأجنبي المباشر (قانون استثمار رأس المال الأجنبي وقانون الأفلاس وقانون الشراكة بين قطاعي الدولة العام والخاص) سوف تفتح آفاقاً جديدة للإستثمار وفرصاً أكثر، حيث تهدف إلى تعزيز الإستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتحسين عدد من المؤشرات الإقتصادية الهامة المتعلقة بممارسة الأعمال والإستثمار وتتضمن العديد من الحوافز والمزايا الاستثمارية والتي ستنعكس على تدفقات الإستثمارات الأجنبية واستقرارها .

من جانب آخر، تعمل الحكومة على تعزيز وتمكين القطاع الخاص ليكون له دور أكبر خلال المرحلة القادمة ليساهم بشكل فاعل في تسريع وتيرة النمو في الاقتصاد الوطني ، الى جانب تقديم الدعم اللازم للمضي قدماً في استكمال وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية خلال الفترة القادمة والتي من أبرزها :

- مشروع محطة تخزين النفط برأس مركز
- مشاريع الشركة العُمانية القابضة للاستثمار الغذائي
- مشاريع قطاع الموانئ
- مشروع مجمع لوى للصناعات البلاستيكية
- مشروع مدينة خزائن
- مشروع مدينة العرفان
- مشروع الأمونيا بصلالة
- مشروع صلالة للغاز البترولي المسال
- مشروع تعدين النحاس بولاية المضيبي
- مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس
- مشروع طريق أدم - ثمريت
- مشروع ازدواجية طريق بدبد صور

ومن جهة أخرى ، فإن الأعمال مستمرة في تهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون مركزاً صناعياً ولوجستياً ، وعملت على تنفيذ حزمة من المشاريع التنموية بالشراكة مع القطاع الخاص ، حيث بلغ حجم الاستثمار الحكومي في مشروع تطوير المنطقة حتى نهاية عام 2019م نحو (**2.6**) مليار ريال عُماني ، في حين بلغ حجم الاستثمار الملتزم به في القطاع الصناعي ما يقارب (**4.3**) مليار ريال عُماني توزعت ما بين الاستثمار في مجال النفط والبتروكيماويات ، وعدد من الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من بينها :

سادساً

التخطيط والانضباط المالي

سادساً : التخطيط والانضباط المالي (الدعم المؤسسي)

رغم انخفاض مستويات العجز المحققة في السنوات الثلاث الأخيرة عن مستوياتها السابقة ، إلا أن العمل مستمر لمراجعة أوجه الإنفاق العام وزيادة الإنضباط المالي بهدف الوصول إلى التوازن المالي في المدى المتوسط وقد قامت وزارة المالية بالآتي :

- إعداد موازنة متوسطة الأجل (2020 - 2024م) تتضمن الإيرادات المتوقعة تحصيلها بناءً على المؤشرات الاقتصادية ، ومستويات الإنفاق بما ينسجم مع رؤية عُمان 2040م وخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) .
- استمرار العمل في التحول لتطبيق موازنة البرامج والأداء والتي تسهم في تعظيم موارد الدولة وتوجيهها لتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد .
- تسريع وتيرة العمل في تنفيذ النظام المالي الحكومي الموحد الجديد ، والذي سيكون عبارة عن منصة حديثة لتكنولوجيا معلومات الإدارة المالية .
- استكمال تفعيل الحساب المصرفي الموحد للخزينة العامة لتعزيز الإدارة الفاعلة للسيولة والتدفقات النقدية في الخزينة .
- إعداد ميثاق لحوكمة الشركات الحكومية لتعزيز مستوى الرقابة والشفافية .
- دراسة لإعداد قانون الدين العام

ختاماً:

إن الأوضاع الإقتصادية العالمية المستقبلية لازالت تتسم بالضبابية وعدم الوضوح ، كما أن مستقبل النفط كسلعة ذات أهمية إستراتيجية يواجه تحديات؛ نتيجة للتقدم الهائل في بدائل الطاقة وإختلال توازنات العرض والطلب، الأمر الذي يستدعي الإسراع في تقليل الإعتماد على النفط في الميزانية العامة للدولة وبذل المزيد من الجهد في تنويع مصادر الدخل الوطني وتنويع الموارد المالية غير النفطية .

لا تزال إيرادات النفط تمثل المورد الرئيسي للإيرادات الحكومية والممول الأساسي لبرامج الإنفاق الحكومية ، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيكون له تأثير على أداء ميزانية عام 2020م والاقتصاد الوطني .

إن ميزانية العام الحالي 2020م تستهدف الاستمرار في تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على مستويات المصروفات الاستثمارية ومواصلة سياسات دعم التنويع الاقتصادي من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل .

ختاماً تتشرف وزارة المالية أن تتقدم إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - بالتهنئة بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد 2020م سائلين المولى عز وجل أن يمن على جلالته بالصحة والعافية وأن يمد في عمره ، كما نتقدم بالتهنئة للشعب العُماني الكريم بحلول العام الجديد ونسأل الله العلي القدير أن يكون عام خير وبركة ورخاء .

صدر في : 5 /5/ 1441 هـ

الموافق : 1 / 1 / 2020م

مصطلحات ومفاهيم مالية :

الميزانية العامة للدولة	البرنامج المالي للخطة المعد عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار خطة التنمية المعتمدة وطبقاً للسياسة العامة للدولة ، والتي يتم التصديق عليها سنوياً طبقاً للقانون .
الإيرادات العامة	المبالغ التي تستحق للخزانة العامة طبقاً للقوانين والمراسيم السلطانية ، واللوائح ، والقرارات ، والنظم المعمول بها ، وتتنوع مصادر الإيرادات وتشمل إيرادات بيع النفط والغاز والإيرادات الضريبية ورسوم الخدمات وعوائد بيع الأصول الحكومية .
الإنفاق العام	كل ما يتم إنفاقه من قبل الوحدات الحكومية العسكرية والمدنية بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات .
النفقات الجارية	هي النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار .
النفقات الرأسمالية	هي النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة .
النفقات الإنمائية	هي النفقات العامة اللازمة لانشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية .
العجز / فائض الميزانية	يقدر العجز أو الفائض عن طريق احتساب الفرق بين الإيرادات والإنفاق العام ، ففي حالة زيادة الإيرادات الحكومية عن الإنفاق العام لسنة مالية فإن الفرق يعرف كفائض في الميزانية العامة ، أما في حالة زيادة الإنفاق العام فيعتبر الفارق عجزاً مالياً في الميزانية يتم تمويله بوسائل متعددة مثل الاقتراض أو استخدام الاحتياطيات .
الدين العام	الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل (صكوك , سندات , قرض مباشر ... إلخ)
الحساب الختامي	بيان عن الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المنصرمة .

2020

الميزانية العامة للدولة